في كلمتها التي ألقاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بجنيف

الكويت تؤيد توصية أممية بالكشف عن مصير المعتقلين والمفقودين السوريين

جنيف - «كونا»:أيدت دولة الكويت أمس الأول أمام مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان توصية لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسوريا باتخاذ جميع الإجراءات الممكنة للكشف عن مصير المعتقلين والمفقودين.

جاء ذلك في كلمة الكويت التي ألقاها مندوبها الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف السفير جمال الغنيم عبر تقنية الاتصال المرئي أمام الدورة الـ45 للمجلس في اطار الحوار التفاعلي مع اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا. وبين السفير الغنيم ان هذه التوصية تواكب قرار مجلس الأمن رقم 2474 داعيا إلى إيجاد قنوات فاعلة للتواصل مع أسر هؤلاء المفقودين لضمان حقوقهم ولتلبية الاحتياجات النفسية لهم بشكل مناسب.

وأكد ان هذه التوصية تتماشى مع المخاوف التي أعربت عنها دولة الكويت بشأن العواقب المأساوية لمسألة المفقودين على حياة المتضررين من النزاعات وعائلاتهم مشددا على انه ليس هناك حرب أو نزاع إلا كان المفقودون من أبرز ضحاياها.

وأوضح أن هذا الأمر دفع الكويت ومن خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن في العام الماضي إلى تبني المبادرة التي تمثلت بالقرار 2474. وشدد السفير الغنيم على أن الدافع الوحيد لدولة الكويت نحو تبني مجلس الأمن لهذا القرار هو تعزيز الإطار المؤسسي والمعياري لحماية المدنيين في النزاعات المسلحة وذلك بناء على تجربة مريرة عانى منها العديد من أبناء الشعب الكويتي.

وقال إن دولة الكويت تكرر دعوتها لجميع أطراف النزاع في سوريا الى اتخاذ التدابير اللازمة لمنع حالات اختفاء الأشخاص والبحث عن المفقودين وتمكين اعادة رفاتهم على أن تضمن هذه الأطراف التحقيقات النزيهة والفاعلة ومقاضاة الجرائم المتصلة بالأشخاص المفقودين اثناء هذا النزاع وذلك بمقتضى القواعد ذات الصلة بالقانون الدولي الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان. وأضاف أن دولة الكويت تؤكد كذلك مطالبتها لأطراف النزاع باتخاذ جميع التدابير المناسبة لإيلاء عناية قصوى لحالات الأطفال المبلغ عن فقدهم نتيجة للنزاع المسلح في سوريا واتخاذ التدابير المناسبة للبحث عنهم والتعرف عليهم.

وأشاد السفير الكويتي بتقرير اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق في سوريا والذي أعدته لهذه الدورة مشيرا الى إن دولة الكويت إذ تدين بشدة ما ورد فيه من انتهاكات خطيرة وممنهجة لحقوق الإنسان يتعرض لها أبناء الشعب السوري الشقيق وتدعو إلى إنهاء هذا الصراع الذي طال أمده.

وقال إن دولة الكويت تشعر بالقلق الشديد على وجه الخصوص حيال استمرار الانتهاكات الصريحة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في النزاع السوري لاسيما ما يتعلق بالاعتداءات المستمرة على المدنيين الأبرياء والاعتداءات العشوائية المتعمدة على الأهداف المدنية واستخدام الأسلحة المحظورة. وأكد دعوة دولة الكويت جميع الأطراف المعنية الى الالتزام بالمواثيق الدولية المتعلقة بالتعامل مع الجرائم كافة التي قد ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب وكذلك إلى الاهتمام بالمسائل الإنسانية كالسماح الآمن والمستدام لدخول المساعدات الإنسانية والإخلاء الطبي ومنع حصار المناطق السكنية وعدم استخدام التجويع كأداة من أدوات الحرب.

وقال السفير الغنيم إن دولة الكويت تدعم النداء الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في شهر مارس الماضي والداعي إلى وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء العالم وذلك من أجل المساعدة على إنشاء ممرات لإيصال المساعدات المنقذة للحياة ومن أجل فتح نوافذ لحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية ومن أجل جلب شعاع من الأمل إلى حيث تعيش الفئات الأكثر ضعفا أمام تفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19). واستدرك «مع الأسف الشديد فلم يصغ أي من الأطراف في سوريا لنداء الأمين العام فاستمر الاقتتال الذي بات يهدد بالقضاء على أعداد كبيرة من المدنيين بسبب تفشي هذا الوباء وكل ذلك بعدما انهار نظام الرعاية الصحية في البلاد وتدنى عدد المستشفيات والمراكز الصحية إلى النصف بفعل الاعتداءات المسلحة عليها بينما غادر البلاد نسبة 70 في المئة من القوى العاملة الصحية».

ولفت إلى أن دولة الكويت حثت جميع الأطراف المعنية على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى النازحين في الداخل وإلى المناطق المحاصرة دون تحيز أو تمييز إذ تهدد الجائحة العالمية حياة ملايين السوريين لتضيف إلى ما يعانونه من صعوبات وانتهاكات وحرمان. وأضاف السفير الغنيم أن دولة الكويت تطالب المجتمع الدولي بأن يولي أهمية قصوى لحالة النازحين السوريين في دول الجوار ومناطق أخرى حول العالم وذلك منعا لأي تداعيات إنسانية إضافية والعمل على تجنب أبناء ذلك البلد الشقيق المزيد من الآلام والمآسي والتشريد.

ولفت إلى ان اللاجئين والنازحين من الشعب السوري الشقيق الذين يفوق تعدادهم 13 مليون نازح ولاجئ يدفعون ضريبة ارتفاع وتيرة الاضطرابات الإقليمية والدولية الأمر الذي دفع دولة الكويت على مدار السنوات العشر الماضية إلى تحمل مسؤولياتها الإنسانية والتي تمثلت في استضافتها ثلاثة مؤتمرات للمانحين ومشاركتها في رئاسة مؤتمرين لاحقين إضافة إلى مشاركتها في عدة مؤتمرات لاحقة قدمت خلالها تعهدات بقيمة 1ر7 مليار دولار.

وأكد ان دولة الكويت تشيد بكل الجهود الدولية المبذولة تجاه هذا الملف الإنساني واستضافة دول الجوار السوري للأشقاء من اللاجئين السوريين.

وقال السفير الكويتي ان دولة الكويت تشيد أيضا بكل ما قام به الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي للتوصل إلى مذكرتي تفاهم مع تلك الدول المستضيفة للاجئين من الشعب السوري بغية تحسين أوضاعهم المعيشية في تلك البلدان في إطار المنح التي أعلنت عنها دولة الكويت.

وأضاف أن دولة الكويت لا تزال على اقتناعها التام بأن الحل الوحيد الممكن للأزمة السورية هو الحل السياسي الذي يلبي تطلعات الشعب السوري وفقا لما ورد في بيان جنيف للعام 2012 واستنادا إلى ما نص عليه قرار مجلس الأمن رقم 2254.

ودعت دولة الكويت في كلمتها مجلس الامم المتحدة لحقوق الإنسان إلى التحرك لوقف المزيد من التداعيات الإنسانية معربة عن تطلعها إلى تعاون الجميع مع جهود مبعوث الأمين العام الخاص الى سوريا غير بيدرسن الهادفة إلى تحقيق السلام.

يذكر ان الدورة الـ45 لمجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان تتواصل من الـ14 من سبتمبر الجاري وحتى الثاني من اكتوبر المقبل لمناقشة سبل تعزيز وحماية حقوق الانسان.

السفير جمال الغنيم

3 أطباء يفوزون بجائزة سمو الأمير للتميز الطبي

فاز 3 أطباء بجائزة سمو الأمير الشيخ صباح الاحمد للتميز الطبي، التي اطلقتها الجمعية الطبية بفئاتها الثلاث، وهم استشاري الاطفال والحساسية والمناعة الاكلينيكية الدكتور وليد الحرز في فئة «البحث الطبي»، واستشاري جراحة العظام والعمود الفقري الدكتور عبدالرزاق العبيد في فئة «التعليم الطبي»، و استشاري الاورام الدكتور خالد الصالح في فئة «الخدمات الطبية والمجتمعية».

جانب من تكريم الأطباء الثلاثة

تتمات

إلغاء موسم التخييم

وتثار تساؤلات عديدة حول آلية التواصل والدعاية الانتخابية للمرشحين لخوض الانتخابات، فضلاً عن اتخاذ إجراءات جديدة تحد من التسبب في زيادة إصابات «كورونا» ، خصوصا مع تأكيد منظمة الصحة العالمية بأن المرض سيصل إلى ذروته في أكتوبر ونوفمبر المقبلين .

ورغم ذلك كله فقد بدأت التجهيزات مبكرا للانتخابات المتوقع إجراؤها في 28 نوفمبر المقبل ، حيث أنهت إدارة الانتخابات في وزارة الداخلية استعداداتها ،مؤكدة أن هذه الانتخابات ستراعى فيها الإجراءات الصحية بشأن جائحة فيروس كورونا كالتباعد بين الناخبين، وارتداء الكمامات في مراكز الاقتراع ما بين الـ8 صباحاً والـ8 مساءً

وأوضحت أن عدد مَن يحق لهم التصويت 574 ألف ناخب وناخبة ، مشيرة إلى أنها جذفت، في فبراير الماضي، سبعة آلاف ناخب متوفى من القوائم ، إعمالاً للقانون .

وكان النائبان أسامة الشاهين، ومحمد الدلال، قد تقدما قبل أيام باقتراح يتضمن تعديل المادة المتعلقة بتوقيت إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة في ظل جائحة كورونا .

ويتضمن المقترح تعديل توقيت الانتخابات، بحيث يمتد الاقتراع ساعات أكثر بدلاً من اقتصارها من الـ8 صباحاً حتى الـ8 مساءً، بهدف «ضمان التباعد الاجتماعي وزيادة المدارس والصفوف في كل منطقة بدلاً من واحدة»

وأوضحا أن المقترح يتضمن تعديل قانون الانتخابات، وتعديل قانون الدوائر، وتعديلات تتيح وضعاً أفضل للانتخابات، وذلك بقانون جديد للانتخاب يضمن تمثيلاً أفضل لممثلي الأمة، قائماً على معايير العدالة والكفاءة .

الكويت

وقطر وسلطنة عمان ولبنان وليبيا والمغرب ، اضافة الى اليمن وجيبوتي.

وكانت أعمال الدورة الـ 64 للمؤتمر السنوي العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد انطلقت في فيينا ، يوم الاثنين الماضي ، في ظل استمرار تداعيات فيروس «كورونا المستجد» ، وتزايد الاصابات بين موظفي مقر الوكالة .

ومن المقرر أن يختتم المؤتمر العام أعماله اليوم الجمعة .

الحكومة

وقالت العقيل وهي أيضا رئيسة اللجنة العليا لتحسين التصنيف السيادي الكويتي ، في بيان صحفي أمس ، إن هذا التصنيف يعكس درجة ملاءمة وقدرة الدولة على سداد الديون السيادية ، بناء على المعايير المالية والاقتصادية والتدفقات المالية والموجودات والأصول ، بالتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي والهيئة العامة للاستثمار.

وأوضحت أن اللجنة تشكلت بعد عرض وزارة المالية والبنك المركزي والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ، لترتكز على إصلاحات مالية واقتصادية تساهم في تحسين التصنيف السيادي ، مشيرة إلى أن الاصلاحات لا تخلو من متطلبات تشريعية لازمة لتحقيق استدامة الاصلاحات.

وبينت أن «أهمية التصنيف السيادي المرتفع لاي دولة في العالم ، يرتبط بقدرتها على المحافظة على المكانة الدولية ، وعلى جذب المستثمرين بأدوات دين مرنة بكلفة أقل للاقتراض السيادي وكلفة أقل ، على مستوى الوحدات الإنتاجية».

وأشارت الى أبرز العوامل التي أدت الى انخفاض التصنيف السيادي ، ومنها تراجع مستويات السيولة النقدية وانخفاض السيولة في صندوق الاحتياطي العام ، والبطء في معالجة الاختلالات المالية والاقتصادية.

وذكرت العقيل أن اتساع عجز الموازنة وانخفاض أسعار النفط وانتشار جائحة «كورونا» ، عوامل ساعدت على احداث ضغط استثنائي مزدوج على مالية الدولة.

وأفادت العقيل أن الفرق المشكلة من هذه اللجنة باشرت أعمالها بعد تشكيلها ، ورفعت تقريرها الى اللجنة العليا لمناقشته ودراسة المحاور التي وردت فيه ، سواء كتضخم الانفاق والسياسات المالية والسياسات الاقتصادية والسياسات الاسكانية.

ولفتت الى أن اللجنة ستقوم برفع تقريرها النهائي الى مجلس الوزراء حال انتهائه ، إذ يتضمن خارطة الطريق وآليات التنفيذ ، مبينة أن نتائج أعمال فريق الإصلاح الاقتصادي وتوصياته المشكل بقرار مجلس الوزراء مؤخراً ستنعكس مباشرة على تحسين التصنيف السيادي للبلاد.

الصحة

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 101 حالة ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض (كوفيد19-) وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 8298 حالة.

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال الـ24 ساعة الماضية بلغ 4516 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 725025 فحصا.

وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

مصر

الحادث إصابة خطيرة ، ونقل إلى غرفة العناية المركزة بأحد المستشفيات.

ولم يوضح بيان الداخلية تفاصيل محاولة الهرب، لكنه ذكر أسماء القتلى المحكوم عليهم بالإعدام في قضايا «إرهاب».

وكان ثلاثة من بين السجناء الواردة أسماؤهم في البيان أدينوا في عام 2018، بتأسيس والانضمام إلى جماعة مسلحة تسمى «أنصار الشريعة» ، وبقتل ما لا يقل عن 10 من رجال الشرطة، في سلسلة هجمات بين أغسطس 2013 ومايو 2014.

فتح وحماس

من حركتي فتح وحماس في مقر القنصلية العامة لدولة فلسطين في إسطنبول».

أضاف أن البحث تركز «حول المسارات التي اتفق عليها في مؤتمر الأمناء العامون الذي انعقد مطلع هذا الشهر في رام الله وبيروت، وجرى إنضاج رؤية متفق عليها بين الوفدين على أن تقدم للحوار الوطني الشامل بمشاركة القوى والفصائل الفلسطينية، ويتم الإعلان النهائي والرسمي عن التوافق الوطني في لقاء الأمناء العامين تحت رعاية الرئيس محمود عباس، على ألا يتجاوز الأول من أكتوبر بحيث يبدأ المسار العملي والتطبيقي بعد المؤتمر مباشرة».

من جهة أخرى عقد في عمان أمس اجتماع وزاري رباعي بشأن القضية الفلسطينية ، شارك فيه وزراء خارجية كل من مصر والأردن وألمانيا وفرنسا وممثلة الاتحاد الأوروبي.

وركز الاجتماع الوزاري على تبادل وجهات النظر حول الوضع الراهن لعملية السلام في الشرق الأوسط وتبعاته، إضافة لدعم التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة للقضية الفلسطينية على أساس مبدأ حل الدولتين.

وقال وزير خارجية فرنسا، جان إيف لودريان، إنه «لا بديل عن حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي». وأضاف خلال مؤتمر صحافي بعد اجتماع لوزراء خارجية مصر والأردن وفرنسا وألمانيا ان اتفاقات السلام الأخيرة مهمة جدا لتحقيق الاستقرار في المنطقة و»نحن مصممون على تحقيق الاستقرار الإقليمي» . وأشار الى أن «تعليق إسرائيل لضم أراض فلسطينية يجب أن يتحول لقرار نهائي». واعتبر لو دراين أن اتفاقات السلام بين البحرين والإمارات وإسرائيل تحقق الاستقرار.

ورحب وزير خارجية ألمانيا هايكو ماس «باتفاقات السلام بين البحرين والإمارات وإسرائيل». وقال: «بالإمكان توظيف اتفاقات السلام لحل الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي».

بدوره، اعتبر وزير خارجية مصر، سامح شكري، أن اتفاقيات السلام بين البحرين والإمارات وإسرائيل خطوة مهمة، مؤكداً على أهمية التوصل لحل شامل يلبي مطالب الشعب الفلسطيني. وقال: يجب استئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي يكمن بإقامة دولة فلسطينية». وشدد على ضرورة «استئناف المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل»

من جهته، أكد وزير خارجية الأردن، أيمن الصفدي، على أهمية حل الدولتين للصراع الفلسطيني والإسرائيلي. وقال: «السلام الشامل خيار استراتيجي للجميع. والجميع متفق على حل الدولتين كأساس للسلام في المنطقة».

وضمّ الاجتماع الوزاري وزير خارجية الأردن أيمن الصفدي، ووزراء خارجية مصر سامح شكري، وفرنسا جان إيف لودريان، وألمانيا هايكو ماس، وممثلة الاتحاد الأوروبي سوزانا تريستال، الذين بحثوا «سبل دعم العملية السلمية في الشرق الأوسط، بغية التوصل لسلام عادل وشامل ودائم في المنطقة».

وأشارت وزارة الخارجية الأردنية إلى أن الاجتماع هو الثالث من نوعه، إذ عُقد الأول في ميونيخ في شهر فبراير 2020، والثاني في يوليو 2020، عبر آلية الاتصال المرئي.

الإمارات تستأنف

للهوية والجنسية في بيان نشرته وسائل الإعلام ، إن القرار اتخذ في إطار تخفيف القيود السارية لمكافحة مرض كوفيد19- وتعزيز الجهود لدعم خطط التعافي الاقتصادي.

وكانت إمارة دبي قد رفعت بالفعل الحظر الساري على إصدار التأشيرات في يوليو تموز الماضي.

وقد رفعت الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي حظر التجول وإجراءات العزل العام لكن القيود المفروضة على التجمعات وسفر الأجانب ظلت سارية. وتجاوز عدد الإصابات بالمرض في الدول الست 800 ألف وتجاوز عدد الوفيات 6800 حالة.

وقالت سلطنة عمان أمس الخميس ، إنها ستستأنف الرحلات الدولية المنتظمة اعتبارا من أول أكتوبر ، وفقا لإجراءات صارمة لحماية البلاد وطواقم الطيران من فيروس كورونا المستجد.

ليبيا

حيث سيناقشون خلال المفاوضات، آلياتِ اختيار من يتقلد المناصب السيادية.

وتوقعت المصادر أن تتم مناقشةُ آليات اختيار أعضاء المجلس الرئاسي الجديد، الذي سيتكون من رئيس ونائبين ورئيسِ حكومة منفصل.

وأشارت المصادر إلى أنه في حال تم التوافق على الآليات الخاصة بالمناصب السيادية والمجلس الرئاسي، سيتوجه أعضاء لجنة الحوار إلى قاعدته للعمل على تطبيق ما تم الاتفاق عليه.

ترامب يرفض

صحفي في البيت الأبيض «يجب أن نرى ما سيحصل»، وذلك ردا على صحفي سأله عما إذا كان يتعهد بالالتزام بأبسط قواعد الديمقراطية في الولايات المتحدة وهي النقل السلمي للسلطة حين يتغير الرئيس.

وسارع بايدن إلى التعليق على تصريحات ترامب قائلا «في أي بلد نعيش؟» مضيفا «هو يقول أكثر الأمور غير العقلانية. لا أعرف ما أقول».

وذهب السناتور الجمهوري ميت رومني إلى أبعد من ذلك قائلا إن إبداء أي تردد بشأن تطبيق ما يضمنه الدستور «أمر لا يعقل وغير مقبول».

وكتب في تغريدة «النقل السلمي للسلطة أمر أساسي للديمقراطية، دون ذلك سنكون أشبه ببيلاروسيا».

وسعى الرئيس مرارا للتشكيك في شرعية الانتخابات بسبب مخاوفه بشأن التصويت عبر البريد الذي شجع عليه الديمقراطيون خلال جائحة فيروس كورونا.

وفي عام 2016، عندما ترشح ترامب لمنصب الرئاسة لأول مرة، تعهد بقبول نتائج الانتخابات إذا كانت واضحة، وإذا خرج فائزا.

من جهته، قال المرشح الديمقراطي في انتخابات الرئاسة الأميركية جو بايدن، الأربعاء، إن إقبال الناخبين أصحاب البشرة السمراء على التصويت ضروري لفوزه في الانتخابات المقررة في نوفمبر.

جاء ذلك في تصريحات أدلى بها المرشح الديمقراطي خلال مشاركته في قمة اقتصادية للسود في مدينة تشارلوت بولاية نورث كارولاينا.

وأشار بايدن إلى تأثير جائحة فيروس كورونا الشديد على أصحاب البشرة السمراء بشكل خاص، وقال إن هؤلاء الأشخاص لن يحققوا المساواة إلا عندما يكونون في موقع يؤهلهم لجني الثروات، وإن التصويت هو نقطة البداية.

وتعهد بايدن بتعزيز ملكية أصحاب البشرة السمراء للمنازل والدفع بسياسات لمساعدة العمال الأميركيين من أصل أفريقي والشركات التي يملكها أصحاب البشرة السمراء.

واستهدف بايدن نورث كارولاينا التي فاز بها الرئيس دونالد ترامب بفارق ٤ نقاط مئوية في انتخابات عام 2016، حيث يأمل المرشح الديمقراطي في استرداد هذه الولاية في الانتخابات القادمة.